الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4389 | الثلاثاء | 8 ربيع الأول 1444 هـ | 4 أكتوبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

التقى وفدا كويتيا ضم عددا من رجال الأعمال برئاسة رئيس غرفة التجارة محمد الصقر

رئيس الوزراء المصري: علاقتنا بالكويت قوية وحريصون على زيادة استثماراتها لدينا

نعمل لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والدولي خاصة في ظل ما تتبناه الدولة من سياسات تحفيزية

قانون الاستثمار المصري يضمن دخول وخروج رؤوس الأموال والأرباح للمشروعات في أي وقت

القاهرة – "كونا": اشاد رئيس الوزراء المصري الدكتور مصطفى مدبولي بعمق العلاقات التي تربط مصر والكويت مؤكدا حرص بلاده على تعزيزها وزيادة حجم الاستثمارات الكويتية بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين.

وذكرت رئاسة مجلس الوزراء في بيان، ان ذلك جاء خلال لقاء رئيس الوزراء مدبولي أمس الاثنين، وفدا كويتيا ضم عددا من رجال الأعمال برئاسة رئيس غرفة التجارة والصناعة ورئيس الجانب الكويتي بمجلس التعاون المصري الكويتي محمد جاسم الصقر بمقر هيئة الاستثمار المصرية.

وأعرب مدبولي عن ترحيب بلاده بزيادة حجم الاستثمارات الكويتية في مصر خلال الفترة المقبلة، وحرصها على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والدولي "خاصة مع ما تتبناه الدولة من سياسات تحفيزية لدعم القطاع الخاص".

وأشار بهذا الصدد الى أن "قانون الاستثمار المصري يضمن عملية دخول وخروج رؤوس الأموال والأرباح للمشروعات في أي وقت فيما اصدرت الحكومة قانون الافلاس لحماية المستثمر في حالة التصفية أو الاغلاق".

اتخذنا العديد من الإجراءات خلال العام الماضي لتهيئة مناخ الأعمال أمام المستثمرين أهمها الإعلان عن "الرخصة الذهبية"

وأوضح ان حكومته اتخذت العديد من الاجراءات خلال العام الماضي لتهيئة مناخ الأعمال أمام المستثمرين أهمها الاعلان عن "الرخصة الذهبية" التي تصدر مباشرة من مجلس الوزراء.

واشار كذلك الى اتخاذ اجراءات لتسعير الأراضي الصناعية على مستوى البلاد واقامة المشروعات على هذه الأراضي "اما بنظام التملك أو حق الانتفاع" موضحا أنه "في حالة حق الانتفاع يمكن للمستثمر تملك الأراضي بعد مدة معينة من بدء المشروع اذا رغب في ذلك".ولفت مدبولي الى تحديد مدة لا تتجاوز 20 يوم عمل للحصول على جميع الموافقات والرخص الخاصة بالمشروعات في وجود لجنة لمتابعة هذا الأمر وكذلك انشاء لجنة لحل مشكلات المستثمرين الى جانب آليات أخرى موجودة بالفعل لتسوية هذه المشكلات مثل اللجنة القائمة في الهيئة العامة للاستثمار.

وبين أن لجنة حل مشكلات المستثمرين بمجلس الوزراء تنظر في المشكلات قبل أن تتطور الى نزاعات أو قضايا تحكيمية "حيث قامت هذه اللجنة بالفعل بتسوية العديد من المشكلات".

ودعا مدبولي في هذا الاطار المستثمرين الى "التواصل المباشر معه لتسريع تنفيذ مشروعاتهم المقبلة وازالة أية معوقات" موضحا أن للحكومة المصرية "خريطة استثمارية" لعدد كبير من المشروعات في جميع المجالات.

وقال مدبولي أن الحكومة المصرية تولي عددا من الأهداف والقطاعات أولوية خلال الفترة الحالية وتتمثل في توطين الصناعة والتركيز على مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة والبنية الأساسية والاتصالات والاستثمار السياحي والعقاري.

وأوضح أن الحكومة المصرية "منفتحة" على أية "اتفاقات شراكة" مع الجانب الكويتي في مجال الصوامع والمراكز اللوجستية قائلا ان "لهذه النوعية من المشروعات جدوى اقتصادية كبيرة فيما بذلت الحكومة جهدا ملحوظا على مدار الفترة الماضية لتطويرها".

وأوضح مدبولي خلال اللقاء أن "تعدد التحديات الدولية الراهنة تفرض على الدول العربية تعزيز التنسيق والتعاون فيما بينها للتكاتف معا من أجل مجابهة هذه التحديات خاصة في شقها الاقتصادي".

واستهل مدبولي الاجتماع بالترحيب بالوفد الكويتي وتأكيد عمق وقوة العلاقات بين مصر والكويت مشيرا الى الزيارات المتبادلة بين البلدين على مستوى القيادات وآخرها زيارة الرئيس السيسي الى الكويت في فبراير الماضي.

من جانبه قال رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت ان الكويت تولي اهتماما بتطورات برنامج الاصلاح الاقتصادي المصري منذ العام 2016 موضحا ان "حضورنا يمثل معظم القطاعات في الاقتصاد الكويتي وهو ما يعكس مدى الاهتمام بالسوق المصرية".

صورة جماعية لرئيس الوزراء المصري والوفد الاقتصادي الكويتي

تحديد مدة لا تتجاوز 20 يوم عمل للحصول على جميع الموافقات والرخص الخاصة بالمشروعات

وأوضح أن "مؤشرات الاقتصاد المصري كانت تسير على ما يرام حتى وقوع الأزمة الروسية – الأوكرانية" مبينا أن "مصر تأثرت بالأزمة مثلما تأثر العالم أجمع".

ومن جانبه قال نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية محمد المصري أن دعوة الوفد الكويتي لزيارة مصر "تعكس حرص الحكومة المصرية على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والعالمي وزيادة نسبة مساهمته في الاقتصاد المصري لتصل الى 65 بالمئة بدلا من 30 بالمئة في الوقت الحالي".وأكد المصري أن "ملف توطين الصناعة في المنطقة العربية يعد من أولويات مصر فى المرحلة المقبلة".وحضر الاجتماع الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بمصر المستشار محمد عبدالوهاب وسفير دولة الكويت لدى مصر ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية غانم الغانم والأمين العام لاتحاد الغرف التجارية بمصر علاء عز.

الرياح: نقلنا للرئيس السيسي رؤى القطاع الخاص لدفع مسيرة الاستثمارات الكويتية في مصر

القاهرة – "كونا" أكد المدير العام لغرفة تجارة وصناعة الكويت رباح الرياح، الاهتمام الذي توليه الغرفة والقطاع الخاص الكويتي بالاستثمار في مصر، لافتا إلى التغييرات الاقتصادية والتشريعية واللوجستية وأيضا في مجال النقل التي تحدث في مصر في السنوات الأخيرة.

جاء ذلك في تصريح لـ "كونا"، في ختام أعمال الاجتماع المشترك بين قيادات غرفة تجارة وصناعة الكويت، وقيادات الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، بحضور وزير التجارة والصناعة المصري أحمد سمير والمقام على هامش الملتقى الاقتصادي الكويتي المصري.

وأشار الرياح إلى "ضخامة" الوفد الاقتصادي الكويتي الزائر إلى مصر، والذي يضم نحو 50 شخصية بارزة من شركات القطاع الخاص وبعض الأجهزة الحكومية والاتحادات المهنية والنوعية ذات الشأن الاقتصادي أو الطبيعة الاقتصادية.

وأوضح أن غرفة تجارة وصناعة الكويت على مدار تاريخها الذي يمتد إلى أكثر من 60 عاما "قادت أربعة وفود بهذه الضخامة، ثلاثة منها إلى مصر، مما يعكس مدى الاهتمام الذي توليه الغرفة من جانب والقطاع الخاص من جانب آخر لمصر".

وقال الرياح إن طبيعة الاستثمارات الكويتية الموجودة بمصر تحتاج إلى "الاهتمام والمتابعة" مشيرا إلى لقاء الوفد الكويتي مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي أمس الأول الأحد، حيث نقل الوفد خلال اللقاء "الهموم والقضايا ورؤى القطاع الخاص لدفع هذه المسيرة وجلب المزيد من الاستثمارات، لأن هناك قناعة كاملة بأهمية السوق المصرية".

ونوه بأن القطاع الخاص الكويتي "يلاحظ بشكل مباشر" التغييرات الاقتصادية والتشريعية واللوجستية وفي مجال النقل في مصر، مؤكدا أن مثل هذه التطورات "عوامل إيجابية تصب في صالح المزيد من الاستثمارات الكويتية".

ووصف الرياح الاجتماع المشترك ولقاء وزير التجارة المصري بأنه كان "ممتازا للغاية"، وتناول بعض القضايا التفصيلية وما يتعلق "بهموم" الشركات وتصوراتها ورؤاها لدفع مسيرة التعاون الاقتصادي.

وردا على سؤال حول الاستثمارات الكويتية المتوقعة في الفترة المقبلة، أوضح الرياح أن ثمة اتفاقا تم توقيعه من قبل أحد المستثمرين الكويتيين "وسيتم الإعلان" عن أية اتفاقيات مستقبلية من قبل مستثمرين آخرين.

وكان الرئيس المصري أكد خلال لقائه مع الوفد الاقتصادي الكويتي، تطلع بلاده إلى تطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري مع دولة الكويت، لا سيما مجتمع رجال الأعمال الكويتيين والشركات الكويتية وتنمية استثماراتهما في مصر، على خلفية الفرص الاستثمارية المتنوعة في القطاعات التنموية كافة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية السفير بسام راضي في بيان إن ذلك جاء من رموز مجتمع الأعمال برئاسة رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد الصقر.

المدير العام لغرفة تجارة الكويت رباح الرياح

على هامش الملتقى الاقتصادي المصري ـ الكويتي وباستثمارات قدرها 60 مليون دولار

«اقتصادية قناة السويس» توقع عقداً مع «أجيليتي» الكويتية لتطوير الخدمات والأعمال الجمركية

القاهرة: أعلنت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في بيان صحفي أمس، توقيع اتفاقية مع شركة أجيليتي الكويتية بشأن تطوير وتشغيل مراكز الخدمات اللوجستية والأعمال الجمركية في المنطقة، وجاء التوقيع على هامش الملتقى الاقتصادي المصري الكويتي، المنعقد اليوم بالقاهرة.

وقد وقع العقد كل من رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وليد جمال الدين، ونائب رئيس شركة أجيليتي طارق سلطان. وبموجب هذا العقد، تعمل أجيليتي مع المنطقة الاقتصادية على تنفيذ رؤيتها الاستراتيجية، خاصة في مجالات الخدمات والأنشطة اللوجستية ودعم المناطق الصناعية من خلال تأسيس ذراع تقني ولوجستي للهيئة، يساهم في إدارة النظام الجمركي الخاص بها، عن طريق ميكنة النظم والأعمال داخل الدوائر الجمركية الخاصة بالمنطقة، والربط المعلوماتي بين الجهات الحكومية المعنية بأعمال فحص الشحنات، واستخدام الآليات الإلكترونية التي تتناسب مع النظام الجمركي الجديد، بغرض تسهيل التجارة وتسريع عمليات الصادر والوارد لمستثمري المنطقة، وكذلك ميكنة دليل الإجراءات الجمركية للنظم الخاصة بالمنطقة، من خلال إنشاء مركز لوجيستي على مساحة 100 ألف متر مربع في المنطقة الصناعية بالسخنة ومركز آخر بمساحة 100 ألف متر مربع في شرق بورسعيد ،باستثمارات تبلغ 60 مليون دولار على أن يبدأ العمل في المرحلة الأولى للمشروع بالمنطقتين على مساحة 25 ألف متر مربع لكلا المنطقتين، ليدخلا حيز التنفيذ في النصف الثاني من العام المقبل 2023.

وعقب توقيع العقد، أعلن رئيس المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وليد جمال الدين، أن "توقيع عقد مع واحدة من الشركات الرائدة في هذا المجال، لتشغيل المركز اللوجيستي الجمركي المطور، يأتي في إطار استكمال الهيئة لمرحلة التمكين ضمن خطتها الاستراتيجية 2020/2025 واستكمالاً لكل الأنظمة واللوائح الأساسية للاستثمار بالمنطقة، فضلاً عن خلق مناخ استثماري قادر على تحقيق نمو اقتصادي متكامل ومستدام، مما يساهم في توفير الكثير من فرص العمل، كما أن هذا العقد سيمكن الهيئة من إحكام الرقابة الجمركية على حركة تداول السلع والبضائع داخل المنطقة الاقتصادية ومن ثم تسهيل الإجراءات الخاصة بالإفراج الجمركي عنها، وبالتعاون مع مشروع نافذة مما يقلل من زمن الإفراج الجمركي وعدم تكدس البضائع وزيادة حركة التداول والتجارة محلياً وإقليمياً من خلال هذا المشروع".

أضاف جمال الدين أن هذا الاتفاق "يأتي اتساقاً مع سياسات الدولة المصرية في تطوير خدمات التخليص الجمركي، من خلال بناء منظومة آلية متكاملة لرفع كفاءة الخدمات الجمركية وتخفيف تكدس البضائع وتقديم خدمة عالية الجودة للمستثمرين المتعاملين، فضلاً عن أن التنسيق والتعاون الكامل مع وزارة المالية ومصلحتي الضرائب والجمارك، ينعكس بالإيجاب على هذا النوع من الخدمات خاصة التكامل الذي يتم بين الهيئة الاقتصادية وجميع الجهات الحكومية."